

الحديث السابع عشر
عَنْ أَبِي يَعْلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
□ قَالَ : ((إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ،
فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا
الذَّبْحَ (1) ، وَلِيُحَدِّثْ أَحَدَكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلِيُرِخَ ذَبِيحَتَهُ)) .
رواهُ مُسْلِمٌ (2) .

هذا الحديث خرَّجه مسلم دون البخاري من رواية
أبي قلابة ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن شدَّادِ بنِ
أوس (3) ، وتركه البخاري ؛ لأنَّه لم يخرج في " صحيحه "
لأبي الأشعث شيئاً وهو شاميٌّ ثقة . وقد روي نحوه من
حديث سَمُرَةَ ، عن النَّبِيِّ □ قَالَ : ((إِنَّ اللَّهَ □ مُحْسِنٌ
فَأَحْسِنُوا ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدَكُمْ ، فليُكْرِمَ مَقْتُولَهُ ، وَإِذَا ذَبَحَ ،
فليُحَدِّثْ شَفْرَتَهُ ، وَلِيُرِخَ ذَبِيحَتَهُ)) خرَّجه ابن عدي (4) .

1 () بكسر الذال والهاء كالقتلة ، وهي الهيئة ، ويروى : ((الذَّبْح))
بفتح الذال بغير هاء . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم
7/95 (1955) (57) .

2 () في " صحيحه " 6/72 (1955) (57) .
وأخرجه : الطيالسي (1119) ، وعبد الرزاق (8603) و
8604 ، وعلي بن الجعد
(1262) ، وأحمد 4/123 و 124 و 125 ، والدارمي (1976) ،
وأبو داود (2815) ، وابن ماجه (3170) ،
والترمذي (1409) ، والنسائي 7/227 و 229 و 230 ، وابن
الجارود (839) و (899) ، والطبراني في " الصغير " (1035) ،
والبيهقي 61-8/60 و 9/68 و 280 ، والخطيب في " تاريخه " 5/278 ،
والبغوي (2783) من حديث شداد بن أوس .
به .

3 () في " صحيحه " 6/72 (1955) (57) من حديث شداد بن
أوس ، به .

وخرَّج الطبراني⁽¹⁾ من حديث أنس ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : ((إذا حكمتم فاعدلو ، وإذا قتلتم فأحسبوا ، فإنَّ الله مُحْسِنٌ يُحِبُّ المحسنين))

ف قوله ﷻ : ((إنَّ الله كتب الإحسانَ على كلِّ شيءٍ)) ، وفي رواية لأبي إسحاق الفزاري في كتاب " السير " عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن النَّبِيِّ ﷺ : ((إنَّ الله كتب الإحسانَ على كلِّ شيءٍ)) ، أو قال : ((على كلِّ خلقٍ)) هكذا خرَّجها مرسلَةً ، وبالشكِّ في : ((كلِّ شيءٍ)) ، أو : ((كلِّ خلقٍ)) ، وظاهرُهُ يقتضي أنَّه كتب على كلِّ مخلوق الإحسانَ ، فيكون كلُّ شيءٍ ، أو كلُّ مخلوق هو المكتوب عليه ، والمكتوب هو الإحسانُ⁽²⁾ .

وقيل : إنَّ المعنى : أنَّ الله كتب الإحسانَ إلى كلِّ شيءٍ ، أو في كلِّ شيءٍ ، أو كتب الإحسانَ في الولاية على كلِّ شيءٍ ، فيكون المكتوبُ عليه غيرَ مذكور ، وإلَّا المذكورُ المحسن إليه⁽³⁾ .

4 () في " الكامل " 8/175 من حديث الحسن ، عن سمرة بن جندب ، به ، وإسناده ضعيف لضعف مجاعة بن الزبير فقد ضعفه الدارقطني كما في " الميزان " 3/437 ، والحسن لم يسمع جميع ما رواه عن سمرة .

1 () في " الأوسط " (5735) .
وأخرجه : ابن أبي عاصم في " الديات " : 94 ، وإسناده ضعيف من أجل عمران بن داود القطان .

2 () من قوله : ((فيكون كل شيء ...)) إلى هنا سقط من (ص)

3 () انظر : شرح النووي لصحيح مسلم 7/94-95 .

ولفظ : ((الكتابة)) يقتضي الوجوب عند أكثر الفقهاء والأصوليين خلافاً لبعضهم ، وإنما يعرف (1) استعمال لفظه الكتابة في القرآن فيما هو واجب حتمٌ إماماً شرعاً ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً ﴾ (2) ، وقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ ، ﴿ (3) كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ (4) ، أو فيما هو واقع قدرأ لا محالة ، كقوله : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ (5) ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ (6) ، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ (7) . وقال النبي ﷺ : ﴿ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ ﴾ : ((إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ)) (8) ، وقال : ((أُمِرْتُ

1 () ((يعرف)) سقطت من (ج) .

2 () النساء : 103 .

3 () البقرة : 183 .

4 () البقرة : 216 .

5 () المجادلة : 21 .

6 () الأنبياء : 105 .

7 () المجادلة : 22 .

8 () أخرجه : البخاري 1/186 (729) من حديث عائشة ، به .

وأخرجه : أحمد 5/182 و 184 و 187 ، والبخاري 9/117)

(7290) ، ومسلم 2/188

(781) (213) ، والنسائي 3/197-198 ، والطبراني في "

الكبير " (4892) ، والبيهقي 3/109 من حديث زيد بن ثابت ،

به .

بِالسُّوَاكِ حَتَّىٰ خَشِيْتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيَّ ⁽¹⁾ ، وقال : ((كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حِطَّةٌ مِنْ الرَّئِي ، فَهُوَ مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ)) ⁽²⁾ .

وحينئذٍ فهذا الحديث نصٌّ في وجوب الإحسان ، وقد أمر الله تعالى به ،

فقال : **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ** ⁽³⁾ ، وقال : **وَإِحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** ⁽⁴⁾ .

وهذا الأمر ⁽⁵⁾ بالإحسان تارةً يكون للوجوب كالإحسان إلى الوالدين والأرحام بمقدار ما يحصل به البرُّ والصَّلَةُ والإحسانُ إلى الضيف بقدر ما يحصل به قِراه على ما سبق ذكره .

وتارةً يكونُ للندب كصدقة التطوع ونحوها ⁽⁶⁾ . وهذا الحديث يدلُّ على وجوب الإحسانِ في كل شيء من الأعمال ، لكن إحسانُ كُلِّ شيء بحسبه ، فالإحسانُ في الإتيان بالواجبات الظاهرة والباطنة :

1 () أخرجه : أحمد 3/490 ، والطبراني في " الكبير " 22 / 189 () و (190) من حديث واثلة بن الأسقع ، به ، وإسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم ، وانظر : مجمع الزوائد 2/98 .

2 () أخرجه : أحمد 2/317 و 343 و 379 و 536 ، والبخاري 8/156 (6612) ، ومسلم 8/52 (2657) (20) ، وأبو داود (2152) و (2153) و (2154) من حديث أبي هريرة ، به .

3 () النحل : 90 .

4 () البقرة : 195 .

5 () من قوله : ((وقال : فأحسنوا ...)) إلى هنا سقط من (ص)

6 () انظر : الواضح في شرح مختصر الخرقى 2/94 .

الإتيانُ بها على وجه كمال واجباتها ، فهذا القدرُ من
الإحسان فيها واجب ، وأما الإحسانُ فيها بإكمالِ
مستحباتها فليس بواجب .
والإحسانُ في ترك المحرّمات : الانتهاؤُ عنها ، وتركُ
ظاهرها وباطنها ، كما
قال تعالى : ﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ (1) . فهذا
القدرُ من الإحسان فيها
واجب (2) .

وأما الإحسانُ في الصبر على المقدورات ، فإن يأتي
بالصبر عليها على وجهه من غير تسخّطٍ ولا جزع .
والإحسانُ الواجبُ في معاملة الخلق ومعاشرتهم :
القيامُ بما أوجب الله من حقوق ذلك كله ، والإحسانُ
الواجبُ في ولاية الخلق وسياستهم ، القيام بواجبات
الولاية كلها ، والقدرُ الزائد على الواجب في ذلك كله
إحسانٌ ليس بواجب .

والإحسانُ في قتل ما يجوزُ قتله من الناس والدواب
: إزهاقُ نفسه على أسرع الوجوه وأسهلها وأوحاها من
غير زيادةٍ في التعذيب ، فإنّه إيلاؤُ لا حاجة إليه . وهذا
النوعُ هو الذي ذكره النبي ﷺ في هذا الحديث ، ولعله
ذكره على سبيل المثال ، أو لحاجته إلى بيانه في تلك
الحال فقال : ((إذا قتلتم فأحسِنوا القِتلة ، وإذا ذبحتم
فأحسِنوا الذِّبحة)) والقِتلة والذِّبحة بالكسر ، أي : الهيئَةُ ،
والمعنى : أحسنوا هيئَةَ الذبح ، وهيئَةُ القتل . وهذا يدلُّ
على وجوب الإسراع في إزهاق النفوس التي يُباحُ

1 () الأنعام : 120 .

2 () انظر : تفسير البغوي 2/155 ، وزاد المسير 3/114 .

إزهاؤها على أسهل الوجوه⁽¹⁾ . وقد حكى ابن خزم الإجماع على وجوب الإحسان في الذبيحة⁽²⁾ ، وأسهل وجوه⁽³⁾ قتل الأدمي ضربه بالسيف على العنق ، قال الله تعالى في حق الكفار : **فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ**⁽⁴⁾ ، وقال تعالى : **سَأَلِ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ**⁽⁵⁾ . وقد قيل : إنه عين الموضع الذي يكون الضرب فيه أسهل على المقتول وهو فوق العظام دون الدماغ ، ووصى دريد بن الصمة قاتله أن يقتله كذلك . وكان النبي ﷺ إذا بعث سرية تغزوا في سبيل الله قال لهم : **((لا تُمْتَلُوا ولا تقتلوا وليدًا))**⁽⁶⁾ .

وخرج أبو داود ، وابن ماجه من حديث ابن مسعود ، عن النبي ﷺ قال : **((أعف الناس قتلًا أهل الإيمان))**⁽⁷⁾ .

- 1 () انظر : عون المعبود 8/10 .
 - 2 () انظر : المحلى 32-12/31 .
 - 3 () سقطت من (ص) .
 - 4 () محمد : 4 .
 - 5 () الأنفال : 12 .
 - 6 () أخرجه : مسلم 140-5/139 (1731) (3) من حديث بريدة ، به .
 - 7 () أخرجه : أبو داود في " سننه " (2666) ، وابن ماجه (2681) و (2682) .
- وأخرجه : أحمد 1/393 ، وابن الجارود (840) ، وابن حبان (5994) ، والبيهقي 8/61 و 9/71 من حديث عبد الله بن مسعود ، به . وإسناده معلول بالوقف ، وقد حصل فيه اختلاف كبير بيانه في كتابي " الجامع في العلل " .

وخرَّجَ أحمد وأبو داود من حديث عمران بن حصين
وسَمْرَةَ بن جُنْدَبٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُثَلَّةِ (1) .
وخرَّجَه البخاري (2) من حديث عبد الله بن يزيد ، عن
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ : تَهَى عَنْ
الْمُثَلَّةِ (3) .

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ من حديث يعلى بن مُرَّة ، عن
النَّبِيِّ ﷺ : ((قَالَ اللهُ تَعَالَى : لَا تُمَثِّلُوا بِعِبَادِي (4))) (5) .
وخرَّجَ أيضاً من حديث رجلٍ من الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ : ((مِنْ مَثَلٍ بَدَى رُوحٍ ، ثُمَّ لَمْ يَثْبُتْ مِثْلَ اللهِ بِهِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ)) (6) .

وأخرجه : عبد الرزاق (18232) ، والطبراني في " الكبير " (9737) من حديث عبد الله بن مسعود ، موقوفاً .

1 () أخرجه : أحمد 4/439 و 440 و 445 ، والطبراني في " الكبير " 18/ (325) من حديث عمران بن حصين ، به .
وأخرجه : أحمد 5/12 ، وأبو داود (2667) ، والطبراني في " الكبير " (6945) من حديث سمرة بن جندب ، به .
2 () في " صحيحه " 3/177 (2474) و 7/122 (5516) .
وأخرجه : أحمد 4/307 من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري ، به .

3 () من قوله : ((وخرجه البخاري ...)) إلى هنا سقط من (ص) .

4 () متن الحديث لم يرد في (ص) .

5 () في " مسنده " 4/172 و 173 .

وأخرجه : الطبراني 22/ (697) و (698) و (699) ، وإسناده ضعيف لجهالة عبد الله بن حفص ، وقد سقط من بعض الروايات .

6 () مسند الإمام أحمد 2/92 و 115 من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ . وإسناده ضعيف لضعف شريك النخعي .

واعلم أنّ القتلَ المباحَّ يقع على وجهين : أحدهما أن يكون قصاصاً ، فلا يجوزُ التمثيلُ فيه بالمقتص منه ، بل يُقتلُ كما قتلَ ، فإن كان قد مَثَّلَ بالمقتول ، فهل يُمَثَّلُ به كما فعل أم لا يُقتل إلا بالسيف ؟ فيه قولان مشهوران للعلماء :

أحدهما⁽²⁾ : أنه يُفعلُ به كما فعَلَ ، وهو قولُ مالك والشافعي⁽³⁾ وأحمد في المشهور عنه⁽⁴⁾ ، وفي " الصحيحين " ⁽⁵⁾ عن أنس قال : حَرَجَتْ جَارِيَةٌ عَلَيْهَا أَوْضَاخٌ بِالْمَدِينَةِ ، فرماهاً يهودي بحجر ، فجيء بها إلى رسول الله ﷺ وبها رَمَقُ ، فقال لها رسول الله ﷺ : ((فلانُ قتلُك ؟)) فرفعت رأسها ، فقال لها في الثالثة : ((فلان قتلُك ؟)) فخفضت رأسها ، فدعا به رسولُ الله ﷺ ، فرضخ رأسه بينَ الحَجَرَيْنِ . وفي روايةٍ لهما : فَأَخَذَ فاعترفَ ، وفي روايةٍ لمسلم : أن رجلاً من اليهود قتلَ جاريةً من الأنصار على حليٍّ لها ، ثم ألقاها في القليب ، ورَضَخَ رأسها بالحجارة ، فأخذَ ، فأتي به النبي ﷺ ، فأمر به أن يُرَجَمَ حتَّى يموت ، فرُجِمَ حتَّى ماتَ⁽⁵⁾ .

وأخرجه : الطبراني في " الأوسط " (7297) عن عبد الله بن عمر ، به ؛ لكن سنده ضعيف .

1 () سقطت من (ص) .

2 () لم يرد في (ص) .

3 () انظر : الواضح في شرح مختصر الخرقى 4/259 .

4 () سبق تخريجه .

5 () صحيح مسلم 5/104 (1672) (16) من حديث أنس ،

به .

والقول الثاني : لا قَوَدَ إِلَّا بالسيف ، وهو قولُ الثوري ،
وأبي حنيفة ، ورواية عن أحمد⁽¹⁾ .

وعن أحمد رواية ثالثة : يُفعل به كما فعل إلا أن يكون حرقه بالنار أو مَثَلَّ به ، فيُقْتَلُ بالسيف للنهي عن المثلة وعن التحريق بالنار نقلها عنه الأثر⁽²⁾ ، وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ قال : ((لا قَوَدَ إِلَّا بالسيف)) خرَّجه ابن ماجه وإسناده ضعيف⁽³⁾ ، قال أحمد : يُروى : ((لا قَوَدَ إِلَّا بالسيف)) وليس إسناده بجيد⁽⁴⁾ ، وحدث أنس ، يعني : في قتل اليهودي بالحجارة أسند منه وأجود⁽⁵⁾ . ولو مَثَلَّ به ، ثم قتله مثل أن قطع أطرافه ، ثم قتله ، فهل يُكتفى بقتله أم يُصنع به كما صنع ، فنقطع أطرافه ثم يُقتل ؟ على قولين : أحدهما : يُفعل به كما فعل سواء ، وهو قولُ أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وإسحاق وغيرهم⁽⁶⁾ .

1 () انظر : الهداية للكلوذاني 2/235 بتحقيقنا ، والمغني 9/387 ، والواضح في شرح مختصر الخرقى 4/259 .

2 () انظر : المغني 9/392 .

3 () السنن (2668) .

وأخرجه : البيهقي 8/63 من حديث أبي بكر ، به . وللحديث طرق أخرى .

4 () انظر : المغني 9/388 ، والواضح في شرح مختصر الخرقى 4/260 .

5 () المغني 9/387-388 ، والواضح في شرح مختصر الخرقى 4/260 .

والثاني : يُكْتَفَى بِقَتْلِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَأَبِي يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ (1) ، وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَالتَّعْذِيبِ ، فَعِلَّ بِهِ كَمَا فَعَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ اكْتَفَى بِقَتْلِهِ (2) .
الوجه الثاني : أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ (3) لِلْكَفْرِ ، إِمَّا لِكْفَرِ أَصْلِي ، أَوْ لِرُدَّةٍ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى كِرَاهَةِ الْمُثَلَّةِ فِيهِ أَيْضًا ، وَأَنَّهُ يُقْتَلُ فِيهِ بِالسِّيفِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ جَوَازُ التَّمْثِيلِ فِيهِ بِالتَّحْرِيقِ بِالنَّارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، كَمَا فَعَلَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَغَيْرُهُ (4) .
وَرُوِيَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ : أَنَّهُ حَرَّقَ الْفَجَاءَةَ بِالنَّارِ (5) .
وَرُوِيَ أَنَّ أُمَّ قَرْظَةَ الْفَزَارِيَّةَ ارْتَدَّتْ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، فَأَمَرَ بِهَا ، فَشَدَّتْ ذَوَائِبُهَا فِي أَذْنَابِ قَلُوصَيْنِ أَوْ فَرَسَيْنِ ، ثُمَّ صَاحَ بِهِمَا فَتَقَطَّعَتِ الْمَرْأَةَ ، وَأَسَانِيدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ مَنْقُطَةٌ . وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ فِي " طَبَقَاتِهِ " بَغَيْرِ إِسْنَادٍ : أَنَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ قَتَلَهَا هَذِهِ الْقَتْلَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ (6) .

6 () انظر : المغني 9/387 ، والواضح في شرح مختصر الخرقى 260-4/259 ، وبداية المجتهد 2/716 .
1 () انظر : المصادر السابقة .
2 () انظر : بداية المجتهد 2/716 .
3 () سقطت من (ص) .
4 () انظر : الطبقات الكبرى 7/278 ، والمغني 10/76 ، والشرح الكبير 10/80 ، والواضح في شرح مختصر الخرقى 4/384 ، وفتح الباري 6/182 .
5 () انظر : تاريخ الطبري 3/264 .
6 () انظر : الطبقات الكبرى 2/69 .
201

وصحَّ عن عليٍّ أنه حرَّق المرتدين ، وأنكر ذلك ابنُ عباس عليه (1) ، وقيل : إنه لم

يُحرِّقهم ، وإنما دَحَنَ عليهم حتى ماتوا (2) ، وقيل : إنه قتلهم ، ثم حرَّقهم ، ولا يصحُّ ذلك . وروي عنه أنه جيء بمرتدٍّ ، فأمر به فوطئ بالأرجل حتى مات .

واختار ابنُ عقيلٍ - من أصحابنا - جوازَ القتل بالتمثيل للكفر لاسيما إذا تغلَّظ ، وحمل النهي عن المثلة على القتل بالقصاص ، واستدلَّ من أجاز ذلك بحديثِ العُرَيين ، وقد خرَّجاه في " الصحيحين " من حديث أنس : أن أناساً من عُرينة قدِّموا على

رسولِ الله ﷺ المدينة فاجتَوَوْهَا ، فقال لهم رسولُ الله ﷺ : ((إِنَّ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ ، فتشربوا من ألبانها وأبوالها ، فافعلوا)) ففعلوا فصَحُّوا ، ثم مالوا على الرعاء ، فقتلوهم ، وارتدُّوا عن الإسلام ، وساقوا دَوْدَ رسولِ الله ﷺ ، فبلغ ذلك النَّبِيَّ ﷺ ، فبعث في أثرهم ، فأتى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسَمَلَ أعينهم ،

1 () أخرجه : عبد الرزاق (18706) ، والحميدي (533) ، وأحمد 1/217 و 220 و 282 ، والبخاري 4/75 (3017) و 9/18 (6922) ، وأبو داود (4351) ، والترمذي (1458) ، والنسائي 7/104 ، وأبو يعلى (2532) ، والطحاوي في " شرح المشكل " (2865)
و (2866) و (2867) و (2868) ، وابن حبان (4476) ، والطبراني في " الكبير " (11850) ، والدارقطني 3/85 (3157) ، والحاكم 3/538-539 ، والبيهقي 8/195 و 202 و 9/71 ، والبغوي (2561)
من حديث عبد الله بن عباس ، به .
2 () ذكره : البيهقي 9/71 .

وتركهم في الحرة حتى ماتوا⁽¹⁾ ، وفي رواية : ثم يُبَدُّوا
في الشمس حتى ماتوا⁽²⁾ ، وفي رواية : وسمرت أعينهم
، وألقوا في الحرّة⁽³⁾ يَسْتَسْقُونَ فلا يُسْقُونَ⁽⁴⁾ ، وفي
رواية للترمذي : قطع أيديهم وأرجلهم من خلف⁽⁵⁾ ،
وفي رواية للنسائي : وصَلَبَهُمْ⁽⁶⁾ .
وقد اختلف العلماء في وجه عقوبة هؤلاء ، فمنهم
من قال : من فعلٍ مِثْلَ فعلهم
فارتدَّ ، وحارب ، وأخذ المالَ ، صنع به كما صنع بهؤلاء ،

- 1 () أخرجه : عبد الرزاق (17132) و (18538) ، وأحمد
3/170 و 177 و 233 و 290 ، والبخاري 5/164 (4192) و
7/159 (5685) و 7/160 (5686) و 7/167
(5727) ، ومسلم 5/102 (1671) (9) ، وأبو داود (4364) ،
والترمذي (72) ، والنسائي 1/158 و 7/96-97
وفي " التفسير " ، له (163) ، وابن حبان (1388)
و (4472) ، والبيهقي 9/69 و 10/4 من حديث أنس بن
مالك ، به .
- 2 () أخرجه : أحمد 3/177 ، ومسلم 5/102 (1671) (10)
من حديث أنس بن مالك ، به .
- 3 () عبارة : « وألقوا في الحرة » سقطت من (ص) .
- 4 () أخرجه : عبد الرزاق (18538) ، وأحمد 3/170 ، والبخاري
7/167 (5727) ، ومسلم 5/102 (1671) (11) ،
والترمذي (72) ، والنسائي 7/97 ، وابن حبان (1388)
و (4472) من حديث أنس بن مالك ، به .
- 5 () الجامع الكبير (72) من حديث أنس بن مالك ، به .
- 6 () في " المجتبى " 7/96 من حديث أنس بن مالك ، به .

وروي هذا عن طائفة ، منهم : أبو قلابة⁽¹⁾ ، وهو رواية عن أحمد .
ومنه من قال : بل هذا يدلُّ على جواز التمثيل بمن تغلَّظتْ جرائمُهُ في الجملة ، وإِثْمًا نهي عن التمثيل في القصاص ، وهو قول ابن عقيل من أصحابنا .
ومنه من قال : بل نسخ ما فعل بالعربيين بالنهي عن المثلة⁽²⁾ .
ومنه من قال : كان قبلَ نزولِ الحدودِ وآيةِ المحاربة⁽³⁾ ، ثم نُسخَ بذلك⁽⁴⁾ ، وهذا قولُ جماعةٍ منهم : الأوزاعي وأبو عبيد .
ومنه من قال : بل ما فعله النَّبِيُّ ﷺ بهم إثمًا كان بآيةِ المحاربة ، ولم ينسخ شيءٌ من ذلك ، وقالوا : إثمًا قتلهم النَّبِيُّ ﷺ ، وقَطَعَ أيديهم ؛ لأنهم أخذوا المالَ ، ومن أخذ المالَ وقَتَلَ⁽⁵⁾ ، قُطِعَ وقَتِلَ ، وصُلِبَ حتمًا ، فيُقْتَلُ لقتله⁽⁶⁾ ويُقَطع لأخذه المال يدُه ورجلُه من خلاف ،

1 () ذكره : أبو داود (4364) ، وانظر : معالم السنن 3/256-257 .

2 () انظر : المحلى 30-12/29 .

3 () ذكره : أحمد 3/290 ، وأبو داود (4371) ، والترمذي (73) ، وانظر : معالم السنن 3/258 ، والمحلى 31-12/30 .

4 () انظر : المحلى 12/31 و 13/154 .

5 () سقطت من (ص) .

6 () سقطت من (ص) .

وَيُصَلَّبُ لجمعه⁽¹⁾ بين الجنائيتين وهما : القتلُ وأخذُ
المال ، وهذا قول الحسن ، ورواية عن أحمد⁽²⁾ .
وإِنَّمَا سَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاةِ كَذَا
خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ⁽³⁾ ، وَذَكَرَ ابْنُ شَهَابٍ أَنَّهُمْ
قَتَلُوا الرَّاعِي⁽⁴⁾ ، وَمَتَّلُوا بِهِ⁽⁵⁾ ، وَذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّهُمْ
قَطَعُوا يَدَهُ وَرِجْلَهُ ، وَغَرَسُوا الشُّوكَ فِي لِسَانِهِ وَعَيْنَيْهِ
حَتَّى مَاتَ⁽⁶⁾ ، وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَكُونُ قَطْعُهُمْ ، وَسَمَلُ
أَعْيُنِهِمْ ، وَتَعْطِيشُهُمْ قِصَاصًا⁽⁷⁾ ، وَهَذَا يَتَخَرَّجُ عَلَى قَوْلِ
مَنْ يَقُولُ : إِنَّ المَحَارِبَ إِذَا جَنَى جَنَايَةً تَوَجَّبُ القِصَاصَ
اسْتَوْفِيَتْ مِنْهُ قَبْلَ قَتْلِهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ . لَكِنْ هَلْ
يَسْتَوْفَى⁽⁸⁾ مِنْهُ تَحْتَمًا كَقَتْلِهِ أَمْ عَلَى وَجْهِ القِصَاصِ ،
فَيَسْقُطُ بَعْفُ الوَلِيِّ ؟
عَلَى رَوَايَتَيْنِ عَنْهُ⁽⁹⁾ ، وَلَكِنْ رَوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ أَنَّ قَطْعَهُمْ
مِنْ خِلافِ يَدِ عَلِيٍّ أَنَّ
قَطْعَهُمْ لِلْمَحَارِبَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ قَطَعُوا يَدَ الرَّاعِي

-
- 1 () سقطت من (ص) .
 - 2 () انظر : المغني 10/299-300 ، والشرح الكبير 10/300 .
 - 3 () في " صحيحه " 5/103 (1671) (14) .
 - وأخرجه : الترمذي (73) ، والبيهقي 9/70 ، وانظر : المحلى
12/29 و 13/155 ، وتحفة الأحوزي 1/246 .
 - 4 () انظر : المحلى 13/155 .
 - 5 () ذكره : البيهقي 9/70 .
 - 6 () في " الطبقات " 2/71 .
 - 7 () انظر : معالم السنن 3/258 ، وتحفة الأحوزي 8/246-247 .
 - 8 () عبارة : « لكن هل يستوفى » سقطت من (ص) .
 - 9 () انظر : الشرح الكبير على المغني 10/303 .

ورجله من خلاف ، والله أعلم⁽¹⁾ .

وقد روي عن النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ كَانَ أَذِنَ فِي التَّحْرِيقِ
بِالنَّارِ⁽²⁾ ، ثُمَّ نَهَى عَنْهُ كَمَا فِي
" صحیح البخاری " ⁽³⁾ عن أبي هريرة قال : بعثنا رسول
الله ﷺ في بعث⁽⁴⁾
فقال : ((إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا - لِرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ -
فاحرقوهما بالنار)) ،
ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ : ((إِنِّي كُنْتُ
أَمْرُتُكُمْ أَنْ تَحْرِقُوا فُلَانًا
وَفُلَانًا بِالنَّارِ ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ ، فَإِنْ
وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا)) .
وفيه أيضاً عن ابن عباسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : ((لَا
تُعَذَّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ ﷻ))⁽⁵⁾ .
وخرج الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي من حديث
ابن مسعودٍ قال : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَمَرَرْنَا بِقَرْيَةٍ نَمَلٍ قَدْ

1 () من قوله : ((يدل على أن قطعهم ...)) إلى هنا سقط من (ص) .

2 () سقطت من (ص) .

3 () الصحيح 4/60 (2954) و 4/74 (3016) .
وأخرجه : أحمد 2/307 و 338 و 453 ، وأبو داود (2674) ،
والترمذي (1571) وفي
" العلل " ، له (278) ، والنسائي في " الكبرى " (8613) و
8804 () و 8832 () ، وابن الجارود (1057) ، والبيهقي 9/71

4 () عبارة : ((في بعث)) سقطت من (ص) .

5 () سبق تخريجه .

أَحْرَقَتْ ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ وقال : ((إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِبَشَرٍ أَنْ
يُعَذَّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ ﷻ)) (1) .

وقد حَرَّقَ خَالِدٌ جَمَاعَةً فِي الرَّدَّةِ (2) ، وَرَوَى عَنْ
طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَحْرِيقُ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ (3) ،
وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ أَشَارَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَقْتَلَهُ ثُمَّ
يَحْرِقَهُ

بِالنَّارِ (4) ، وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَهَ (5) لِئَلَّا يَكُونَ
تَعْذِيبًا بِالنَّارِ (6) .

وَفِي " مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد " (7) : أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا ضَرَبَهُ
ابْنُ مُلْجَمٍ ، قَالَ : افْعَلُوا بِهِ كَمَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
يَفْعَلَ بِرَجُلٍ أَرَادَ قَتْلَهُ ، قَالَ : ((اقْتُلُوهُ ثُمَّ حَرِّقُوهُ)) .
وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى كِرَاهَةِ التَّحْرِيقِ بِالنَّارِ حَتَّى
لِلْهُوَامِ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : تَحْرِيقُ الْعَقْرَبِ بِالنَّارِ
مُثَلَّةٌ . وَنَهَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ عَنِ تَحْرِيقِ الْبِرْعَاثِ بِالنَّارِ .

-
- 1 () أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ 1/423 ، وَأَبُو دَاوُدَ (2675) وَ (5268) ،
وَالنَّسَائِيُّ فِي " الْكَبْرَى " (8614) ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .
- 2 () انْظُرْ : الْمَغْنِي 10/6 ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ 10/80 ، وَالْوَاضِحُ فِي
شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْخَرْقِيِّ 4/384 .
- 3 () انْظُرْ : الْمَغْنِي 10/156 ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ 10/170 .
- 4 () انْظُرْ : الْمَغْنِي 10/156 ، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ 10/170-171 .
- 5 () انْظُرْ : الْجَوَابُ الْكَافِي لِمَنْ سَأَلَ عَنِ الدَّوَاءِ الشَّافِيِّ :
210 .
- 6 () مِنْ قَوْلِهِ : ((وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ إِسْحَاقُ ...)) إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ
(ص) .
- 7 () الْمَسْنَدُ 1/92-93 ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لضعف شريك بن عبد
الله النخعي .

وقال أحمد : لا يُشوى السمكُ في النار وهو حيُّ ،
وقال : الجرادُ أهونُ ؛ لأنَّه لا دم له (1) .
وقد ثبت عن النَّبِيِّ ﷺ : أنَّه نهى عن صَبْرِ البهائم ،
وهو : أنْ تحبس البهيمة ، ثُمَّ تُضرب بالنبل ونحوه حتَّى
تموت (2) . ففي " الصحيحين " (3) عن أنسٍ : أنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نهى أنْ تُصبر البهائم .
وفيهما أيضاً عن ابن عمر : أنَّه مرَّ بقوم نصبوا
دجاجةً يرمونها ، فقال ابنُ عمر : من فعل هذا ؟ إنَّ
رسول الله ﷺ لعن من فعل هذا (4) .

- 1 () انظر : المغني 11/43 ، والشرح الكبير 11/48 .
2 () انظر : النهاية 3/8 ، وشرح السيوطي لسنن النسائي 7/238
3 () صحيح البخاري 7/121 (5513) ، وصحيح مسلم 6/72
(1956) (58) .
وأخرجه : أحمد 3/117 و 171 و 180 و 191 ، وأبو داود (2816) ، وابن ماجه (3186) ، والنسائي 7/238 وفي " الكبرى " ، له (4528) من حديث أنس بن مالك ، به .
4 () صحيح البخاري 7/122 (5515) ، وصحيح مسلم 6/73
(1958) (59) =
= وأخرجه : أحمد 1/338 و 2/13 و 43 و 60 و 86 و 103 و 141 ،
والدارمي (1979) ، والنسائي 7/238 وفي " الكبرى " ، له
(4530) من حديث عبد الله بن عمر ، به .

وخرَّج مسلم من حديث ابن عباس ، عن النَّبِيِّ ﷺ :
أنَّه نهى أن يُتخذ شيء فيه الرُّوحُ غرضاً⁽¹⁾ ، والغرض :
هو الذي يرمى فيه بالسهم⁽²⁾ .
وفي " مسند الإمام أحمد " ⁽³⁾ عن أبي هُريرة : أنَّ النَّبِيَّ ﷺ
نهى عن الرَّمِيَّةِ : أن ترمى الدابة ثم تُؤكَلُ ولكن
تُذبح ، ثم يرموا⁽⁴⁾ إن شاؤوا . وفي هذا المعنى أحاديث
كثيرة .

فلهذا أمر النَّبِيِّ ﷺ بإحسانِ القتلِ والذبح ، وأمر أن
تُحدَّ الشفرةُ ، وأن تُراح الذبيحة ، يشير إلى أن الذبح
بالآلة الحادة يُريحُ الذبيحة بتعجيل زهوق نفسها⁽⁵⁾ .
وخرَّج الإمام أحمد ، وابن ماجه من حديث ابن عمر ،
قال : أمر رسولُ الله ﷺ بحدِّ الشفار ، وأن تُوارى عن
البهائم ، وقال : ((إذا دَبَحَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيُجْهَرْ))⁽⁶⁾ يعني :

1 () في " صحيحه " 6/73 (1957) (58) .
وأخرجه: أحمد 1/274 و 280 و 285 و 340 و 345، والنسائي
239-7/238 وفي " الكبرى " له (4532) و (4533) ، وابن
حبان (5608) ، والطبراني في " الكبير " (12262)
و (12263) ، والبيهقي 9/70 ، والبغوي (2784) من حديث
عبد الله بن عباس ، به .
2 () انظر : النهاية 3/360 ، وشرح السيوطي لسنن النسائي
7/238 .
3 () المسند 2/402 ، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة .
4 () في (ج) : ((ليرموا)) ، وهو يخالف ما في المسند و (ص) .
5 () انظر : شرح النووي لصحيح مسلم 7/95 .
6 () أخرجه : أحمد 2/108 ، وابن ماجه (3172) ، والطبراني
في " الكبير " (13144) ، والبيهقي 9/280 ، وإسناده ضعيف
لضعف ابن لهيعة .

فليسرع الذبح⁽¹⁾ .
وقد ورد الأمر بالرفق بالذبيحة عند ذبحها ، وخرَّج
ابن ماجه⁽²⁾ من حديث أبي سعيد الخدري قال : مرَّ
رسولُ الله ﷺ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَجْرُ شَاةَ بَازِنِهَا ، فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : ((دَعِ أَذْنَهَا وَخُذْ بِسَالِفَتِهَا)) وَالسَّالِفَةُ : مَقَدَّمُ
العنق⁽³⁾ .

وخرَّج الخلال والطبراني من حديث عكرمة ، عن
ابن عباس قال : مرَّ رسولُ الله ﷺ بِرَجُلٍ وَاضِعَ رِجْلَهُ
عَلَى صَفْحَةِ شَاةٍ وَهُوَ يَحْدُّ شَفْرَتَهُ وَهِيَ تَلْحِظُ إِلَيْهِ
بَبَصَرِهَا ، فَقَالَ : ((أَفَلَا قَبَلَ هَذَا ؟ تَرِيدُ أَنْ تُمَيِّتَهَا
مَوْتَتَانِ⁽⁴⁾ ؟))⁽⁵⁾ . وقد روي عن عكرمة مرسلًا خرَّجه عبدُ
الرزاق⁽⁶⁾ وغيره ، وفيه زيادة : ((هَلَّا حَدَدْتَ شَفْرَتَكَ قَبْلَ
أَنْ تُصْجِعَهَا)) .
وقال الإمام أحمد : تُقَادُ إِلَى الذَّبْحِ قَوْدًا رَفِيقًا ،
وَتُوَارَى السَّكِينُ عَنْهَا ، وَلَا تُظْهَرُ السَّكِينُ إِلَّا عِنْدَ الذَّبْحِ ،

-
- 1 () انظر : لسان العرب 2/400 .
2 () السنن (3171) ، وإسناده ضعيف جداً ؛ فإنَّ موسى بن
محمد بن إبراهيم منكر الحديث .
3 () انظر : النهاية في غريب الحديث 2/390 .
4 () في (ج) : ((موتات)) ، والمثبت من (ص) ، و" المعجم
الكبير " للطبراني .
5 () أخرجه : الطبراني في " الكبير " (11916) وفي " الأوسط
" ، له (3590) ، وذكر الطبراني في " الأوسط " أنَّ عبد
الرحيم بن سليمان تفرد بوصله .
وأخرجه : الحاكم 4/233 من حديث عبد الله بن عباس ، به ،
وصححه . انظر : مجمع الزوائد 4/33 .
6 () المصنف (8608) .

أمر رسولُ الله ﷺ بذلك : أَنْ تُوَارَى الشَّفَارَ (1) . وقال : ما أبهت عليه البهائم فلم تبهم أنها تعرف ربها ، وتعرف أنها تموت . وقال : يُرَوَى عن ابن سابط أنه قال : إِنَّ البهائم جُبِلَتْ على كلِّ شيءٍ إِلَّا على أنها تعرف ربها ، وتخافُ الموتَ .

وقد وردَ الأمرُ بقطع الأوداج عندَ الذبح ، كما خرَّجه أبو داود من حديثِ عِكْرَمَةَ ، عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، عن النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ نَهَى عن شريطة الشيطان ، وهي التي تذبح فتقطع الجلد ، ولا تفري الأوداج ، وخرَّجه ابن حبان في " صحيحه " وعنده : قال عكرمة : كانوا يقطعون منها الشيء اليسير ، ثم يدعونها حتى تموت ، ولا يقطعون الودج ، فهي عن ذلك (2) .

وروى عبدُ الرزاق في " كتابه " (3) عن محمد بن راشد ، عن الوضين بن عطاء ، قال : إِنَّ جَزَّاراً فَتَحَ باباً على شاةٍ ليذبحها فانفلكت منه حتى جاءت النَّبِيَّ ﷺ ، فاتبعها ، فأخذ يَسْحَبُها برجلها ، فقال لها النَّبِيُّ ﷺ : ((اصبري لِأمرِ الله ، وأنتِ يا جَزَّارُ فسُقِّها إلى الموتِ سَوْقاً رَفِيقاً)) .

1 () انظر : المغني 11/47 ، والشرح الكبير 61-11/62 .

2 () أخرجه : أبو داود (2826) ، وابن حبان (5888) . وأخرجه : أحمد 1/289 ، والحاكم 4/113 ، والبيهقي 9/278 ، وإسناده ضعيف لضعف عمرو بن عبد الله اليماني .

3 () المصنف (8609) ، وإسناده ضعيف لإرساله فإنَّ الوضين بن عطاء متأخر من الطبقة السادسة مات سنة (149 هـ) وقد تكلم فيه بعضهم .

وبإسناده عن ابن سيرين : أَنَّ عُمَرَ رَأَى رَجُلًا يَسْحَبُ
شَاةً بِرِجْلِهَا لِيَذْبَحَهَا ، فَقَالَ لَهُ : وَيَلَاكَ قُدُّهَا إِلَى الْمَوْتِ (1)
قوداً جميلاً (2) .

وروى محمدُ بنُ زيادٍ : أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَأَى قَصَّابًا يَجُرُّ
شَاةً ، فَقَالَ : سُقِّهَا إِلَى الْمَوْتِ سَوْقًا جَمِيلًا ، فَأَخْرَجَ
الْقَصَّابُ شَفْرَةَ ، فَقَالَ : مَا أَسَوْقُهَا سَوْقًا جَمِيلًا وَأَنَا أُرِيدُ
أَنْ أَذْبَحَهَا السَّاعَةَ ، فَقَالَ : سَقِّهَا سَوْقًا جَمِيلًا (3) .
وفي " مسند الإمام أحمد " (4) عن معاوية بن قرة ،
عن أبيه : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَذْبَحُ
الشَّاةَ وَأَنَا أَرْحَمُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ((وَالشَّاةُ إِنْ رَحِمْتَهَا
رَحِمَكَ اللَّهُ)) .

وقال مطرف بن عبد الله : إِنَّ اللَّهَ لِيَرْحَمَ بَرَحِمَةَ
العصفور (5) .

-
- 1 () زاد بعدها في (ص) : ((قوداً رفيقاً)) .
2 () أخرجه : عبد الرزاق (8605) .
3 () من قوله : ((فأخرج القصاب شفرة ...)) إلى هنا سقط من (ص) .
4 () المسند 3/436 و 5/34 .
وأخرجه : البخاري في " الأدب المفرد " (373) ، والبخاري كما
في " كشف الأستار " (1221) ، والطبراني في " الكبير " 19/
(44) و (45) و (46) و (47) وفي " الصغير " ، له (293)
، والحاكم 3/586-587 و 4/231 ، وأبو نعيم في " الحلية " 2/302
و 6/343 ، والبيهقي في
" شعب الإيمان " (11067) و (11069) ، وهو حديث صحيح
5 () ذكره : أبو نعيم في " الحلية " 2/210 .

وقال نوفُّ البكالي : إنَّ رجلاً ذبح عَجُولاً⁽¹⁾ له بين
يدي أمه ، فحُبِّلَ ، فبينما هو تحت شجرة فيها وكُرٌّ فيه
فَرَّخُ ، فوقع الفرخُ إلى الأرض ، فرحمه فأعاده في
مكانه ، فردَّ الله إليه قَوَّته⁽²⁾ .

وقد رُوي من غير وجه عن النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُوَلَّهَ
والدة عن ولدها ، وهو

عام في بني آدم وغيرهم⁽³⁾ .
وفي " سنن أبي داود " ⁽⁴⁾ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ
الْقَرَعِ ، فَقَالَ : ((هُوَ حَقٌّ وَإِنْ تَتْرَكُوهُ حَتَّى يَكُونَ بَكَرًا
ابْنَ مَخَاضٍ ، أَوْ ابْنَ لُبُونٍ ، فَتُعْطِيهِ أَرْمَلَةٌ ، أَوْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْبَحَهُ فَيَلْصِقَ لِحْمَهُ بِوَبْرِهِ ،
وَتُكْفَى إِنْاءَكَ وَتُوَلَّهَ نَاقَتَكَ)) .

والمعنى : أَنَّ وُلْدَ النَّاقَةِ إِذَا ذَبِحَ وَهُوَ صَغِيرٌ عِنْدَ
ولادته لم يُنتَفَعْ بلحمه ، وتضرَّرَ صاحبه بانقطاع لبنِ ناقته

¹ () هو الأنثى من ولد البقرة . انظر : لسان العرب (عجل) .

² () ذكره : أبو نعيم في " الحلية " 6/52 .

³ () أخرجه : البخاري في " الأدب المفرد " (382) ، وأبو داود (

2675) و (5268) ، والطبراني في " الكبير " (10375) و (

10376) ، والحاكم 4/239 ، والبيهقي في " دلائل النبوة "

33-6/32 من حديث عبد الله بن مسعود ، به بهذا المعنى .

وأخرجه : أحمد 1/404 ، مرسلًا من حديث عبد الرحمان بن

عبد الله ، به بمعناه .

⁴ () السنن (2842) .

وأخرجه : أحمد 2/182-183 ، والحاكم 4/236 ، والبيهقي

9/312 عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، به ، ورواية

عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده من نوع الحسن .

وأخرجه : النسائي 7/168 وفي " الكبرى " ، له (4551) عن

عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده وزيد بن أسلم .

، فَتُكْفِي إِيَّاهُ وَهُوَ الْمَحْلَبُ الَّذِي تُحْلَبُ فِيهِ النَّاقَةُ ، وَتَوَلَّاهُ
النَّاقَةُ عَلَى وِلْدَانِهَا بِفَقْدِهَا إِيَّاهُ⁽¹⁾ .

¹ () انظر : معالم السنن 4/266 ، وحاشية السندي على سنن
النسائي 169-7/168 ، وعون المعبود 8/45 .